

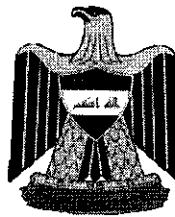
تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٣/١١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقيبendi وعبد صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المتضرر : (م . إ . م . ب) - وكيله المحامي (أ . إ . م) .

المتضرر عليه: قرار لجنة التحقق من إعادة المفصولين السياسيين - رقم (٢٠١٢/٢٤٧٩٠) في ٢٠١٢/٥ في ٢٠١٢/٢٤٧٩٠ المشكلة في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

الادعاء :

ادعى وكيل المتضرر أن لجنة التتحقق من إعادة المفصولين السياسيين أصدرت القرار رقم (٢٠١٢/٢٤٧٩٠) في ٢٠١٢/٥ بشمول موكله بقانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ المعدل والتعليمات الصادرة بموجبه. وكان قرار اللجنة قد أحسب مدة الفصل السياسي من (١٩٩٠/١٢/٣١) لغاية (٢٠٠٣/٤/٨) خدمة فعلية لاغراض العلاوة والتوفيق والترقية والتقاعد ولم يحسب المدة ما بعد الفصل السياسي لغاية حصول موكله على الموافقات الرسمية للاعادة الى الوظيفة ومبادرته في (٢٠٠٦/٤/٥) وأدعى أن قرار اللجنة كان مخالف للمادة (٢ / اولاً) من قانون إعادة المفصولين السياسيين وكذلك مخالف للمادة (٦) من تعليمات تسهيل تنفيذ القانون المذكور ولأن القرار المشار إليه كان مجحفاً بحق موكله ومخالف للمادة (٢) من القانون المدني لذلك طلب



تفسير المادة الثانية من قانون إعادة المفسولين السياسيين وبالتحديد الشطر الثاني وما بعدها وكذلك تفسير المادة (٦) من تعليمات تسهيل تنفيذ القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ وأشار لجنة التحقق بذلك وقد دعت المحكمة الطرفين حضر وكيل المدعي كما حضر السيد (ح . ص) وكيلًا عن رئيس مجلس الوزراء إضافةً لوظيفته كرر وكيل المعترض عريضة الدعوى وطلب إدخال رئيس مجلس الوزراء شخصاً ثالثاً في الدعوى فقررت المحكمة رد هذا الطلب لأنه غير منتج في الدعوى وكيل المدعي عليه أقواله وطلب رد الطلب وختمت المحكمة المراجعة وأصدرت قرار الحكم التالي عناً.

قرار الحكم :

لدى التصديق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المعترض شمل بقانون إعادة المفسولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ واحتسبت المدة من (١٢/٣١/١٩٩٠) لغاية (٨/٤/٢٠٠٣) خدمة فعلية لكافة الأغراض واغفل احتساب المدة ما بعد الفصل السياسي لغاية مباشرة الوظيفة في (٥/٤/٢٠٠٦) وطلب تفسير المادة (٢/أولاً) من قانون إعادة المفسولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ وتفسير المادة (٦) من تعليمات تسهيل تنفيذ القانون المذكور. وحيث أن طلب تفسير المادة المشار إليها وطلب تفسير مادة في التعليمات الخاصة بتسهيل تنفيذ القانون يخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا لأن اختصاصاتها محددة بالمادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بمهمة التفسير فهي تختص بتفسير مواد الدستور استناداً للفقرة (ثانية) من المادة (٩٣) منه ولا تختص بتفسير القوانين

كور٧ مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٩

والتعليمات وبناء عليه قرر الحكم برد دعوى المدعى من جهة الاختصاص وتحميله المصاريf واتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه السيد (ح . ص) ومقدارها مئة الف دينار وصدر الحكم بالاتفاق باتاً وملزماً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا

رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ في ٢٠١٩/٣/١١

الرئيس
محدث محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس ابو التمن